تحت رعاية جمعية رجال الأعمال التونسيين بالخارج

منتدى فيينا 2015

"متطلبات التنمية المستدامة في تونس خلال القرن الحادي والعشرين"

توصيات إلى السلطات التونسية

"لا تسأل ما يستطيع أن يقدمه لك بلدك

بل اسأل ما تستطيع أن تقدمه للبلدك"

جون كينيدي

جمعية رجال الأعمال التونسيين بالخارج
السيد نجيب زعفراني

رجال أعمال وخبراء صناعيون تونسيون دوليون يناشدون الحكومة البدء الفوري بتطبيق إصلاحات عاجلة

مجموعة توصيات للبدء بإصلاحات تقدم حلولاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر قطاعات اقتصادية حيوية وهامة.

نظمت مجموعة من المتطوعين تضم نخبة من القادة في قطاع الأعمال التونسيين والأجانب وخبراء في قطاع الصناعة، منتدى برعاية جمعية رجال الأعمال التونسيين بالخارج، وذلك في مدينة فيينا، النمسا، يوم الجمعة 5 **جوان** 2015 تحت شعار: **"متطلبات التنمية المستدامة في تونس خلال القرن الحادي والعشرين"** وذلك بهدف مناقشة التحديات التي تواجهها الحكومة التونسية لتطبيق إصلاحات اقتصادية تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن الجدير بالذكر أن المنتدى حضره أكثر من 100 شخصية تونسية من الداخل والخارج وأجنبية بين خبراء ورجال أعمال وممثلي منظمات دولية ومجتمع مدني وتطرقوا خلاله إلى العديد من القضايا الهامة مثل الأمن الوطني والحوكمة وفرص العمل وغيرها من معوقات النمو الاقتصادي في تونس وذلك في العديد من القطاعات الحيوية.

وتعد هذه المعوقات حجر عثرة في طريق تحقيق الازدهار في بلد حباه الله بثروة بشرية تتمتع بقدر عال من التعليم والإمكانات العلمية، مما يتطلب إعادة الحسابات ومراجعة السياسات الحكومية والتشريعات وتطويرها بشكل يلبي متطلبات التنمية في القرن الحادي والعشرين ويقود النمو الاقتصادي على النحو الأمثل ويخلق العديد من فرص العمل ويخلق البيئة النموذجية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد أعربت هذه النخبة من قادة قطاعي الصناعة والتجارة بكافة أطيافها بالإضافة إلى مستثمرين دوليين عن رغبتها الصادقة في رفد الحكومة التونسية بالخبرات والمهارات اللازمة لوضع الاستراتيجيات المطلوبة على المدى الطويل لضمان تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

إلا أن ما يجب التأكيد عليه هو أن هذا لا يمكن تحقيقه إلا عبر البدء بإصلاحات اقتصادية فورية وملموسة بناء على خطة عمل تتكون من خطوات وأفعال مبنية على تخطيط مسبق ومدروس.

إن إطار العمل المقترح يقدم إصلاحات حيوية وحلولاً من المفيد أخذها بعين الاعتبار وهذا من شأنه أن يكون عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر ودافعاً لتطوير البنى التحتية والتأكيد على النمو الاقتصادي. ومن نافلة القول أن الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح تبدأ بوضع خطة تنموية مبنية على إصلاحات تنفذ على مدى خمسة أعوام وبناء على مؤشرات أداء رئيسية ومعايير زمنية محددة.

ومن الأهمية بمكان أن تتم صياغة رؤية وإستراتيجية وطنية ملهمة تتطلّع لسنة 2050 (مخططات متوسطة المدى بناء على مؤشرات أداء رئيسية وجداول زمنية محددة في 2020 و2025 و2030 و2035 و2040 و2045 و2050) وذلك لموائمة استراتيجيات الوطن ووحدته للسير قدما يداً بيد على أسس صلبة وطريق واضحة المعالم تنتهي بنا في نهاية المطاف باحتفالنا بتحقيق حلمنا وضمان مستقبل أفضل لأبنائنا وأحفادنا وسوف يستنير الجميع أثناء اتخاذهم لقراراتهم بالرؤية الوطنية الملهمة التي ستكون بمثابة منارة تحدد معالم الطريق على المدى البعيد.

وقد حرص المشاركون في المنتدى على الاهتمام والتركيز على التحديات التي يواجهها الاقتصاد وأطر الحكومة مع تركيز أكبر على قطاعات الأمن والتعليم والرعاية الصحية والطاقة.

واختتم المنتدى أعماله بالتوصيات التالية لتطبيق حزمة من الإصلاحات الإستراتيجية في الاقتصاد والقطاعات الأخرى ورفعها لعناية الحكومة التونسية:

الأمن الوطني التونسي

تعد الخدمات وأنظمة أمن وسلامة الأصول الحيوية والمواطنين سوقاً واعدة في تونس، وهي تفتح أمام البلد العديد من فرص العمل والتطوير وتخفّض من المخاطر التي تهدد السكان وممتلكاتهم، وفيما يلي بعض التوصيات التي يمكن وصفها بأكثر تفاصيل:

1) تطوير منهجية شاملة لتعزيز الأمن في تونس بحيث تضمن تأمين حماية الأصول والبنية التحتية والمواطنين، ويشمل ذلك إدراج برامج توعية في النظام التعليمي بالإضافة إلى برامج توعية موجهة إلى المؤسسات العامة والخاصة.
2) تأسيس شبكة نظام متكامل على مستوى الجمهورية – ويفضل أن تكون مشفرة – للسلامة العامة وأمن المدن، باستخدام الأعمال المدنية والتقنيات المتقدمة للشرطة والدفاع المدني والجيش والجهات الأمنية الأخرى.
3) مناقشة مبادرات مناسبة للشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص والتعاون الدولي لمواجهة التحديات والتقليص من المخاطر.
4) تأسيس هيئة مستقلة للإشراف على الأمن والسلامة وإدارة الأزمات بحيث يتم إدارة غرفة العمليات والتحكم الخاصة بها بشكل مشترك بين رئاسة الجمهورية والحكومة (وزارة الداخلية ووزارة الدفاع والوزارات المعنية الأخرى) ومجلس نواب الشعب والقطاع الخاص بالإضافة إلى المجتمع المدني.

التعليم في تونس

1) ربط المجال التعليمي بفرص العمل، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تشجيع العلاقات التعاونية والتفاعلية بين الجامعات وأصحاب العمل من القطاع الخاص، ويحتم ذلك على الجامعات أن تكون أكثر ديناميكية وأن تكون متوائمة مع الأولويات الوطنية والإقليمية.
2) إعادة تأهيل وتدريب المدرسين والمدربين في المراحل الدراسية المختلفة سواء الابتدائي أو الإعدادي أو الثانوي بحيث تكون متماشية مع التطور الرقمي الحاصل في القرن الحادي والعشرين وفي نفس السياق مع "البرنامج الوطني التعليمي" "PNS Tunisia 2018" بحيث يتم العمل على تعزيز قدرات ومهارات الطلبة والارتقاء بهم إلى المستوى المنشود ليكون فاعلين في العالم الرقمي الحديث وليسوا مجرد مستخدمين ومستهلكين للتقنيات الرقمية، ومن ثم تعزيز قدراتهم على الالتحاق بركب الوظائف المستقبلية التي تعتبر المعرفة الرقمية أحد أهم مكوناتها.
3) الاستثمار في نوعيات جديدة من المدارس مع التركيز على تقنيات المعلومات والاتصال.
4) تشجيع تأسيس مؤسسات تعليمية خاصة تركز على نجاح الطلبة، وهذا سيتطلب إعادة هندسة هيكلية الجامعات ووضع أطر حوكمة لها.

5) الحوكمة والمسؤولية: مراجعة نظم التعليم والتعليم المهني ووضع خارطة طريق لإصلاحات هيكلية بهدف بناء نظام تعليمي راقي المستوى متاح للجميع وخلق نظام وطني يشجع ويحفز على الإبداع والبحث العلمي والتطوير.
6) تأسيس آلية تنافسية لتمويل الأبحاث وتعزيز مرونة المؤسسات التعليمية وقدرتها التشغيلية وإعطائها الاستقلالية واللامركزية في اتخاذ القرارات.
7) تشجيع وتعزيز ثقافة جديدة مبنية على الحرية الأكاديمية محورها تطور الطالب الأكاديمي وتعزيز قدرته التنافسية للمساهمة في بناء تونس المستقبل.

التحديات والفرص في قطاع الرعاية الصحية في تونس

1) جودة الرعاية الصحية:

- إصلاح القوانين الناظمة لقطاع الرعاية الصحية لتكون متوافقة مع أفضل الممارسات الدولية في الرعاية الصحية والتي تركز على مبدأ **"المريض أولاً"** لتعزز وتدعم **"حقوق المريض".**

- إدماج معايير الرعاية الصحية الدولية للخدمات الصحية سيتطلّب **لجان دولية مشتركة** لتعزيز مبادرات السياحة العلاجية وجذب المرضى الدوليين مما سيخلق المزيد من فرص العمل.

- المزيد من **برامج التدريب** لأجهزة المساندة الشبه طبية مثل الممرضات ومزودي الخدمات الاستشفائية للالتزام بممارسات الرعاية الصحية الآمنة ومنخفضة التكاليف.

إضافة **تقنيات طبية** ووضع معايير لها بكامل الجمهورية (ويشمل ذلك المعدات وقطاع الصيدلة).

2) الوصول إلى الرعاية الصحية:

- تقييم وتقدير **توزع المرافق الصحية** في الجمهورية لتقديم إمكانيات عملية عامة ، وتحديث العيادات الخارجية والمستوصفات الحالية وبناء مرافق حديثة بناء على الاحتياجات الاستراتيجية المدروسة وإعطاء الأولويات للمناطق غير الساحلية، وأقسام طوارئ تتميز بالجودة والإدارة تخدم المناطق التي يكون وصولها محدوداً لمراكز الرعاية الأولية، وهذا بدوره سوف يخلق مزيداً من فرص العمل ويسهّل الوصول إلى الرعاية الصحية الضرورية.

- تحسين **إجراءات العمل وآلية وصول المرضى** إلى مرافق الرعاية الصحية وبناء عليه استخدام تقنيات ملائمة لتوفير خدمات صحية للمرضى ، على سبيل المثال: الاستشارات الطبية عن بعد والمراكز الطبية المعتمدة على الأقمار الصناعة.

- تأسيس **نموذج من شبكات الرعاية الصحية** لخلق مزيد من الفرص والمنافسة وتقليل التكاليف وتحسين جودة الرعاية الصحية من خلال تعزيز **الشراكة بين القطاعين العام والخاص** في مجال تقديم الخدمات الصحية.

- إطلاق **نظام تأمين صحي** متوفر لجميع المواطنين.

3) سهولة الحصول على الرعاية الصحية:

- سوف يساهم **الطب الوقائي** بتخفيض التكاليف (المخطط هو 30%): نشر الوعي الصحي بدءاً من المدرسة الابتدائية وتثقيف المرضى وإرساء الإستراتيجية الوطنية.

- الوصول إلى اتفاقية بين وزارة الصحة والمرضى وشركات التأمين الصحي والصندوق الوطني للتأمين على المرض CNAM ومقدمي الرعاية الصحية ومزودي خدمات الرعاية الصحية من القطاع الخاص لتوسيع شريحة المواطنين التي يمكنها الوصول إلى الرعاية الصحية.

قطاع الطاقة التونسي

1) حوكمة قطاع الطاقة

نوصي بتأسيس وإطلاق هيئة مستقلة (عن الحكومة) لتنظيم والإشراف على قطاع الطاقة والإشراف على نواحيه التشريعية و التطبيقية حيث ستقوم هذه الهيئة بتطوير وتطبيق النظم واللوائح المطلوبة لتطبيق السياسات في القطاع والإشراف عليه ومراقبته.
كما نوصي أيضاً بالبدء في مشروع قانون لتأسيس مجلس وطني أعلى للطاقة لوضع والإشراف على إطار الحوكمة المطلوب لتحقيق المواءمة بين الجهات ذات الصلة ووضع سياسات مشتركة وتطبيق إستراتيجية الطاقة المتكاملة وبعيدة المدى في القرن الحادي والعشرين.

2) زيادة حصّة الطاقة المتجددة ضمن جملة الطاقات

نهنئ الحكومة التونسية بزيادة الاهتمام بالطاقة المتجددة وتطلعها إلى البلوغ بها إلى نسبة 30% من مجمل الاستهلاك بحلول 2030، إلا أنه ونظراً للتطورات الحالية في دبي والأردن حيث أثبتت الطاقة الشمسية بأنها أرخص أشكال الطاقة، وبما أنّ تونس تتمتع بظروف طبيعية مهيأة لاستغلال الطاقة الشمسية. ونظرا لقدرة الطاقة الشمسية على المساهمة في حل أزمات ذروات الطلب على الطاقة الكهربائية في تونس وإمكانيات الطاقة الشمسية للاقتراب من الطلبات القصوى للكهرباء، ونحن على ثقة بأن لتونس أن تتطلع الى المزيد في هذا المجال، وبدورنا نشجع الحكومة للتفكير بزيادة مساهمة الطاقات المتجددة إلى حدود 50% بحلول 2030.

3) تحفيز الابتكار في قطاع الطاقة

يمر قطاع الطاقة العالمي بتحول سريع وخاصة بوجود لاعبين جدد على الساحة العالمية في مجال الطاقة والتقنيات المبتكرة ومصادر رأس المال الجديدة. وكأمثلة على ذلك ما يطلق عليه "ديمقراطية الطاقة" (ويعني اللامركزية في أنظمة إنتاج وتوزيع الطاقة من خلال تشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال)، وربط الأمور بالإنترنت وتقنيات شبكات الربط الكهربائية الذكية وزيادة مستوى السكن في المدن وتسارع مستويات الربط الكهربائي. كل ذلك سوف يخلق فرصاً للشباب التونسي الذي يمكنه البدء في تنفيذ أفكار في مجال الطاقة والتي لا تحتاج بالضرورة إلى استثمارات مرتفعة التكلفة. ونوصي بتأسيس صندوق للابتكار في مجال الطاقة بمبلغ وقدره 50 مليون دولار أمريكي خلال فترة 5 سنوات للمشاريع الناشئة يقدم منتجات

وخدمات تساعد في خفض مستوى استهلاك الطاقة وتخفف من مستوى انبعاثات الكربون الناتجة عن النشاطات الاقتصادية المختلفة في الجمهورية.

الاقتصاد التونسي

1) بعد نجاح تونس في التحول التاريخي نحو الديمقراطية وما رأيناه من تطورات إيجابية رئيسية لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال المصادقة على الدستور الجديد وانتخاب مجلس نواب الشعب الجديد ورئيس للجمهورية وتكليف الحكومة، ينبغى على تونس البدء في إجراءات ضرورية في مجال تعزيز الأمن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي مما سيكون له أثر سريع على المنظور القريب والمتوسط.
2) نوصي الحكومة بإعداد وتطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة لتونس 2016-2030، وتهدف الإستراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات وتهيئ الطريق لنمو أسرع ومستدام وشامل، ونظراً لما تم الإعلان عنه من أهداف إصدار قانون الاستثمار الجديد وتأسيس هيئة الاستثمار التونسية يمكن أن يتم تضمين الإستراتيجية الجديدة في نطاق عمل هيئة الاستثمار التونسية.
3) نوصي بوضع منهجية للعمل المشترك يتم تبنيها من قبل الحكومة لإعداد والإشراف على إستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة لتونس، على أن تضم الأطراف المشاركة في هذه المنهجية الأحزاب السياسية الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية وممثلين عن القطاع الخاص.
4) نوصي الحكومة بتوقيع اتفاقية شراكة لمدة 3 سنوات مع النقابات الأساسية للأعراف (الصناعية والفلاحية) وللعمال (اتفاقية مرحلية لمدة ثلاث سنوات لا تتخللها إضرابات) وذلك لتعزيز وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي اللازم بدوره لتعزيز فرص النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، (وبنفس الطريقة تستطلع الحكومة آراء الجهات المذكورة بخصوص قانون الاستثمار).
5) نوصي الحكومة باتخاذ الإجراءات الضرورية للبدء بإصلاحات تهدف للقضاء على المعوقات البيروقراطية والتنظيمية وتعزيز الاستقرار الشامل للاقتصاد بما يحقق استقرار وأمن قطاع الأعمال، على أن تتضمن الإصلاحات: إصلاحات مالية وضريبية (الانطباع الأول عن قانون الاستثمار الجديد بأنه يتطرق إلى الإصلاحات المالية والضريبية بالإضافة إلى التغييرات في سياسات قيمة الصرف (taux de change) .
6) نوصي الحكومة بتعزيز الاقتصاد المعرفي واقتصاد السوق القائم على مساهمة القطاع الخاص ورفع القيمة المضافة إلى أقصى حد ممكن وتشجيع تحول الأعمال من الشكل غير الرسمي إلى الشكل الرسمي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من موردين/مقاولين بالباطن إلى قادة السوق بالإضافة إلى تسهيل إيجاد فرص عمل ملائمة ومحترمة ومنتجة وخاصة في المناطق الأقل تطوراً.
7) تتميز تونس بوفرة الموارد البشرية وتنوع القاعدة الاقتصادية والموقع الجغرافي الفريد من نوعه وكلها عوامل سوف تمكن البلد من أن يصبح مركزاً تجارياً ولوجستياً فريداً وصلة وصل بين العالم العربي وأفريقيا وأوروباً. ونوصي في إطار إستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة لتونس إطلاق مشاريع عملاقة في مجال الشراكة بين القطاعين العام والخاص وخاصة في المناطق الأقل

تطوراً وذلك لتلبية احتياجات البنى التحتية للبلد (وتتضمن المناطق الصناعية والطرق السريعة وسكك الحديد واستخدام المترو كأحد وسائل النقل) والطاقة المتجددة والمناجم والتصنيع والزراعة.

8) ولتشجيع خلق وتطوير نظم اقتصادية فعالية على مستوى المناطق الصناعية وسلسلة الشركات والأقطاب التجارية، سواء الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص، يجب تشجيع التكامل وموائمة خطط العمل ويشمل ذلك إطار العمل القانوني والاستثمار والبنية التحتية والتدريب المهني والابتكار وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير بعض المجالات المختارة وسلسلة الشركات ذات القيمة والتي تفتح كلها مجالات جديدة للوظائف وتشجيع التصدير.
9) الانتباه بشكل خاص والتأكيد على تعزيز الروابط مع شركاء التنمية الذي يقدمون الدعم لتونس وزيادة التزامهم لدعم وتمويل وتطبيق إستراتيجية التنمية الاقتصادية المستدامة لتونس ودعم الديمقراطية وتعزيز الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتونس بما يتجاوب مع تطلعات الشعب التونسي.
10) التواصل مع الدائنين لتونس لإعادة جدولة الديون وخاصة الدول التي لديها اهتمام ومصلحة في نجاح تونس فيما تقوم به من التحول نحو الديمقراطية.
11) تسهيل عودة رؤوس الأموال المهاجرة وتطبيق إستراتيجية حازمة متوسطة المدى لتعويم الدينار التونسي في حال سمحت احتياطات النقد الأجنبي التونسي وأساسيات الاقتصاد بتحقيق ذلك.

//////////////////

إننا نرفع التوصيات المذكورة أعلاه بشكل رسمي لعناية رئاسة الجمهورية التونسية ومجلس نواب الشعب والحكومة والمجتمع المدني مدفوعين بطموحنا لخلق بيئة استثمارية أفضل وتمكين النمو الاقتصادي المباشر.

إننا كمجموعة من المتطوعين الحريصين على رؤية تونس في مصاف الدول المتقدمة خرجنا بهذه الأهداف والحلول، ويسعدنا أن نقدم الدعم المطلق للحكومة في تطبيقها وتقديم استشارات أكثر تفصيلاً عنها، وهذا يستدعي تنظيم ورش عمل مركزة وبشكل مشترك بين قادة وممثلين عن كافة مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني.

"منتدى فيننا – التوصيات المستخلصة من جلسات المنتدى"

25 جوان 2015